مناقشة الدماميني لابن هشام في التمثيل لدخول الهمزة على النفي بقوله تعالى ﴿أَوَلَمَّا أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ﴾ وجواب الشمني عنه

أ. محمد أبو الناصر أحمد أبو غولة
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة مصراتة ـ ليبيا
shop29894@gmail.com

تاريخ التقديم: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/10/05 تاريخ النشر: 2024/12/29

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ فَتْقَ الاعتراضات وإبداءَ الإشكالات من المظاهر العلمية المبثوثة في علوم تراثنا الإسلامي، كان علمُ النحو ببعيد عن هذا اللون، فتلاقحت فيه العقول، وتشابكت في مسائله الأفهام طلبا للوصول إلى الحقيقة وخدمة للعلم، وزيادة في محاولة تصويبه، وممن سلك هذا المسلك بدر الدين الدماميني (ت828هـ) وتقي الدين الشُّمُني (ت882هـ) فيما كتباه من حواشٍ على (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، فأردتُّ أن أَكتبَ بحثًا في مسألة من المسائل الخلافية بينهما، واخترت أن تكون في إعراب آية من كتاب الله العظيم، وجعلتُ عنوان البحث: **(مناقشة الدماميني لابن هشام في التمثيل لدخول الهمزة على النفي بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ﴾[1] وجواب الشمني عنه)**.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى تمهيد ومبحثين، وفي كل مبحث مطلبان.

فذكرت في التمهيد معنى الخلاف النحوي، وتاريخ ظهوره، وأسبابه، وفوائده،

أما المبحث الأول فهو: نص المسألة ومناقشة اعتراض الدماميني. وفيه:

المطلب الأول: نص المسألة.

والمطلب الثاني: تحصيل كلامهم.

وأما المبحث الثاني فهو: مناقشة رد الشمني على الدماميني والترجيح بينهما. وفيه:

المطلب الأول: مناقشة رد الشمني.

(1) سورة آل عمران: 165.

والمطلب الثاني: الترجيح.

ثم تأتي الخاتمة، وفيها بعض النتائج التي خلص إليها الباحث.

ورجعت في هذا البحث إلى علم آداب البحث والمناظرة؛ لأنه العلم الذي ينظم النقاش في الخلافات، وكان للدماميني منصب السائل(1)"، وللشمني منصب المانع(2)"؛ لأنه المناضل عن ابن هشام والمجيب عنه، وقد رجحت ما ظهر لي صوابه بحسب الوسْع.

هذا، وما كان من صواب فمن الله- ﷻ- وما كان من خطأ فمن قصوري، والحمد لله رب العلمين.

(1) السائل: هو الذي يتولى عملية النقض والاعتراض. انظر: آداب البحث والمناظرة، ص38

(2) المعلل: هو الذي يتولى عملية الدفاع ورد الاعتراض. انظر: المصدر السابق.

تمهيد

الخلاف في اللغة: مصدر للفعل: خالَف، ويجوز جعلُه: مخالَفة، قال ابن مالك:

"لِفَاعَل الفِعال والمفاعَلَة ** ..... "[1]

قال ابن سيدة: "والخلاف: المضادة"[2].

في الاصطلاح: عرف السيد الشريف الجرجاني الخلافَ بقوله: "الخلاف: منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل"[3].

وعليه، يكون الخلاف بحسب ما يوصف به، فالخلاف الفقهي منازعة بين الفقهاء، والخلاف النحوي منازعة بين النحاة، وهَلُمَّ جرًّا.

تاريخ ظهوره:

يذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن أول كتاب صنف في الخلاف النحوي هو لأحمد بن يحيى ثعلب الكوفي (ت291هـ). ثم ذكر أحد عشر مصنفا غيره في الخلاف النحوي، وأن هناك غيرها من المؤلفات التي لم يستقصِها[4].

وذكر سعيد الأفغاني قبل هذا الموضع أن أول ما يُعْرَف مِنْ نشأة الخلاف واحتكاك المدرستين، هي نقول سيبويه عن الرُّؤَاسِي[5] من المسائل الخلافية[6].

ولم ترد عبارة "قال الكوفي" في مطبوعة الكتاب المتداولة اليوم، غير أنَّ نَقْلَها عن الكتابِ قديمٌ، حكاها الْمَرْزُبانِيُّ وابنُ النديم وغيرُهما[7].

ويجب ألا يُسارع إلى القطع بأن هذا لم يكن لأجل خُلُوِّ مطبوعة الكتاب من هذه العبارة، فإن

(1) ألفية ابن مالك، ص125.
(2) المحكم والمحيط الأعظم: 123/5.
(3) التعريفات، ص101.
(4) انظر: من تاريخ النحو، ص91-92.
(5) مُحَمَّد بن أبي سارة علي الكوفي، أبو جعفر: أول من وضع كتابا في النحو من أهل الكوفة، توفي سنة187 هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة 105/4-106، والأعلام 271/6
(6) من تاريخ النحو، ص45.
(7) انظر: نور القبس، ص279: والفهرست، ص64. وانظر: المدارس النحوية، ص153.

الكتاب كان ذا نُسَخٍ كَثِيرَةٍ[1].

وقد نَقَلَ ياقوت الحموي أن الذي رَوَى هذه الكلمةَ هو حمزةُ عن ثَعْلب[2]. فَلَعَلَّ أرادوا بها الحَطَّ من الكتاب؛ لما بين المدرستين البصرية والكوفية من المنافسة.

ولا بد من التفريق بين مقامين هنا تحريرا للتاريخية، وهما مقام التآليف المفردة، ومقام وجود الخلاف نفسه الذي هو المنازعة بين طرفين كما تقدم؛ أما الأول فمُسَلَّم أن صاحب السَّبْق فيه هو ثعلب، وأما الثاني فلا يُسَلَّمُ أَنَّ بَدْأَه كان على يد سيبويه فيما ساقه من آراء الرؤاسي شيخِ الكوفة في حِينِه؛ فهذا أبو القاسم الزجاجي يَذْكُرُ مُناظَرَاتٍ جَرَتْ لمتقدِّمين على سيبويه مِنْ طَبَقَةِ شيوخِه شُيوخِه، كمناظرة عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمر بن العلاء[3]، ومناظرة عبد الله بن إسحاق الحضرمي مع أبي عمرو بن العلاء[4]، ومناظرة يونس بن حبيبَ مع عبد الله بن إسحاق الحضرمي[5]. وهذه المناظرات حصلت قبلَ تأليف سيبويه للكتاب، فتكون أَوَّلِيَّةُ الخلاف النحوي قبل ظهور المدرسة الكوفية.

أسباب الخلاف:

يُ .رْجِعُ الباحثون أسباب الخَلافِ بين نحاة البصرة والكوفة إلى عدة عوامل، أهمها[6]:

1- العامل السياسي: وذلك لأنه نشبت خلافات بين البصرة والكوفة، وحروب طويلة، مما أدى إلى الخلافات بين علماء البلدين.

2- **التعصب للبلد:** وهذا كالنتيجة للسبب السابق، فإن الصراعات السياسية أدت بكل بلد أن يتعصب له علماؤه وشعراؤه.

3- **حب السلطان والجاه:** في رجال البصرة والكوفة من كان له حَظوة عند الخلفاء والولاة، يخشون عليها من المنافسين فيؤدي بهم إلى المدافعة وحب الأَثَرة.

(1) انظر: المقاصد الشافية 335/10.
(2) انظر: معجم الأدباء 540/2.
(3) انظر: مجالس العلماء، ص3-5.
(4) انظر المصدر السابق، ص184-185.
(5) انظر المصدر السابق، ص 188-189.
(6) انظر: نشأة النحو، ص:106-108، ومن تاريخ النحو، ص:80-90.

هذه الأسباب هي التي ذكرتها المصادر، غير أني أستبعد أن يكون أولئك الأعلام يخالِفُ بعضُهم بعضًا لأجْل هذه الأسباب، ولا سيما الأولَيْن، وربما كان في الأخير بعض صواب، لما جُبِلَتْ عليه النفوس من حب الدنيا والصِّلات.

ومن قبلُ أبى الأستاذ سعيد الأفغاني أن يكون العامل السياسي سببا في الخلاف العلمي بين البلدين، ورأيت أن أنقل كلامه هنا لأهميته، وذلك قوله: "جرى بعض الباحثين قديما وحديثا على رد الخلاف النحوي بين هذين المِصْرين العربيين إلى السياسة، وهو رأي سطحي لا يثبت عند التدقيق؛ فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون فيما بينهم اتجاها واجتهادا في مسائل كثيرة. نعم ربما كان للسياسة أثرٌ مَّا في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين، لكن هذا شيء، وتوجيه الفن إلى اتجاه خاصٍّ شيْءٌ آخَرُ"[1].

فوائد الخلاف: يمكن استنباط فوائد مهمة لدراسة الخلافات النحوية، وأهمها فيما ظهر لي:

1- في العلم بالخلافات النحوية علمٌ بسَعة العربية، والتصرُّف الكبير في أساليبها، وذلك يفيد في توجيه القراءات القرآنية، ويدفع المسارعة في تغليطها من جهة العربية إذا لم تعلم الخلافات النحوية، مثال ذلك قراءة حمزة الزيات ﴿واتَّقوا الله الذي تَسَاءلون به والأرحامِ﴾[2]، فإن العطف العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، ممنوع عند البصريين، جائز عند الكوفيين[3].

2- في دراسة مسائل الخلاف وعرض أدلة أصحابها، وهم فحول العربية، وذوو القوة في النظر، إعانة للطالب على الدُّرْبَة في إجالة فكره في المسائل، مما يكسبه ملكة علمية، يقدر معها على السير على طريقة العلماء الراسخين.

3- تجعل معرفة الخلاف النحوي صاحبَها يُحْجِم عن المسارعة إلى تغليط أسلوب يجري على بعض أقوال المذاهب النحوية، مثال ذلك مسألة فتح همزة (إن) بعد حيث، فإن مبناها على مسألة أخرى؛ هل يجوز إضافة (حيث) إلى المفرد أو لا؟ فذهب الجمهور إلى المنع، وذهب الكسائي إلى الجواز[4]، وعلى مذهبهم يصح فتح الهمزة بعد (حيث).

(1) من تاريخ النحو، ص80.

(2) سورة النساء: 1. وانظر: كتاب السبعة في القراءات، ص226.

(3) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/379-387، والدر المصون 3/554-555.

(4) انظر: ارتشاف الضرب 3/1449.

المبحث الأول: نص المسألة ومناقشة اعتراض الدماميني

المطلب الأول: عرض المسألة من كلام ابن هشام والدماميني والشمني

أولا: ابن هشام:

قال ابن هشام في كلامه عن أحكام الهمزة: "الثَّالِث: أَنَّهَا تدخل على الْإِثْبَات كَمَا تقدم النَّفْي نَحْو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1]، ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[2]"[3].

ثانيا: الدماميني:

قال الدماميني: "وقد أُولِعَ كَثِيرٌ ممن رأيناه بالاعتراض على المصنف هنا، ويجعلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهو؛ لظهور أن (لما) في الآية وجودية، والمعنى: أقلتم كذا حين أصابتِكم مصيبة قد أصبتم مثليْها؟!

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار، فهو في معنى النفي، فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة، فَصَحَّ التمثيل من هذه الجهة.

قلت: كذا ذكره بعض العصريين من أهل الشام، وليس بشيء؛ لأن الاستفهام في هذه الآية توبيخي لا إبطالي، فما بعده ليس منفيا لا صورة ولا معنى، بل هو مُتَحَقِّقُ الثبوت؛ ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده.

وقد يقال: إن الواو للعطف، والمعطوفُ عليه مَحْذُوفٌ، أي: ألم تجزعوا وقلتم كذا حين أصابَتكم مصيبة، فالهمزة داخلة على نَفْيٍ مُقَدَّرٍ، كما أنها داخلة في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] على نَفْيٍ مذكورٍ، ويكون هذا حَسَنًا؛ لأن فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالَتَيْه من الذِّكْر والتَّقْدِير.

فإن قلت: المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف، بل يرى أن الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على أصالتها في تمام التصدير[5]، فإذن يكون المعطوف عليه ما مَرَّ

(1) سورة الشرح: 1.
(2) سورة آل عمران:165.
(3) مغني اللبيب، ص:42.
(4) سورة الشرح: 1.
(5) انظر ما سيجيء ص 16.

من قوله- تعالى - في سورة أحد، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[1] وعلى هذا فلا نفي لا مذكورا ولا مقدورا، والإشكالُ بِحَاله "[2].

ثالثا: الشُّمُنِّي:

قال الشمني: "وأقول: ليس هذا الذي أورده بـ(لا يقال) بموجَّهٍ؛ لأن الكلام في أن مدخول الهمزة النفيُ، وإذا كان معنى الهمزة الإنكار، كانت في نَفْسِها نَفْيًا لا مدخولُها.

ثم إنه يمكن ألا يكون التمثيل بالآية سهوا على تقدير أن تكون (لما) وجوديَّةً، وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من أن العاطف بعد الهمزة يَعْطِفُ جملة مقدَّرة بينَه وبين الهمزة، وتقديرُ ذلك أن يقال: إن مدخول الهمزة فِعْلٌ منفي محذوف، والهمزة للتقرير بما بعد النفي، والتقدير: ألم تفعلوا كذا، وقلتم حين إصابتِكم؟ فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي، لكنه مقدر، وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف: أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا، وعبارته: و(لَمَّا) نَصْبٌ بـ(قلتم)، و(أَصابَتْكُمْ) في محل الجرّ بإضافة (لَمَّا) إليه، وتقديره: أقلتم حين أصابتكم؟ و(أَنَّى) هذا نَصْبٌ؛ لأنه مَفْولٌ، والهمزة للتقرير والتقريع.

فإن قلت: عَلَام عَطَفَت الوَاوُ هذه الجُمْلة؟ قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[3]، ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، كأنه قيل: أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا؟[4] "[5].

(1) سورة آل عمران: 152.
(2) شرح الدماميني على المغني 29/1-30.
(3) سورة آل عمران: 152.
(4) الكشاف عن حقائق التنزيل: 225/2.
(5) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 29/1-30.

المطلب الثاني: مناقشة اعتراض الدماميني

ذكر ابن هشام أن الهمزة تدخل على النفي، وهذا لا نِزاع فيه، وَمَثَّل أَوَّلا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1]، وهذا لا إشكال فيه، ومثل ثانيا بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[2]، هذا المثال الأخير نازَعه الدماميني.

قبل الشروع في مناقشة كلام الدماميني أُلَخِّصُ كلامه في نقاط؛ ليسهل مناقشتها.

حاصل كلام الدماميني:

1- أن العلماء الذين لَقِيَهُم الدَّمَامِيني كانوا كثيرا ما يَنْتَقِدُون ابنَ هشام في تمثيله بآية آلَ عمران مثالا للنفي، ويجعلون صَنِيعَه هذا من قبيل السَّهْو.

2- حُجَّة أولئك العلماء أن الهمزة هنا داخلة على (لَمَّا) وهي وجودية، أي: داخلة على المثبت لا المنفي.

3- أَوْرَدَ جوابا عن هذا الاعتراض، مفاده أن الاستفهام هنا للإبطال، وهو بقوة النفي، فيصح التمثيل. وردَّ الدَّمَامِيني هذا الجوابَ بأن النفي هنا توبيخيٌّ لا إبطالي، فلا يكون هنا للنفي وجود، وَيَتَّجه الاعتراض على ابن هشام.

4- ذَكَرَ احتمالَ كون الواو عاطفة على محذوف، والمحذوف منفي، فَيَصِحُّ كون الهمزة داخلة على المنفي المحذوف، ثم رَدَّ هذا بأن ابن هشام لا يَرْتضي ذلك القول فيخرجَ عليه قولُه.

5- التزام كون الواو عاطفة على مذكور، وهو قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[3]، وهذا المعطوف عليه مُنْبَتٌّ، وهو خلاف المدَّعى.

مناقشة كلام الدماميني:

1- ما ذكره من أن العلماء الذين لَقِيَهم كانوا يعترضون على تمثيل ابن هشام في هذا الموضع، مُصَدَّقٌ فيه الشيخ الدماميني؛ لكونه عالما موثوقا به، وهو مُؤَيِّد لهم في هذا الاعتراض كما سَيَتَبَيَّن إن شاء الله.

(1) سورة الشرح: 1.
(2) سورة آل عمران:165.
(3) سورة آل عمران: 152.

وممن اعترض بهذا التمثيل على ابن هشام السيوطي نقلا عن الدماميني[1]، ومنهم الحصكفي، ونصه: "التمثيل بالآية الأولى صحيح، وبالثانية سَهوٌ ظاهر، لأنَّ "لَمَّا" فيها هي الوجودية لا النَّافية، كيف كيف وأن مدخولها ماض وتلك كلمة من جوازم المضارع؟!"[2].

2- لا يحسُن بالمعترض أن يجعل اعتراضه غفلا من التدليل على صحته، وقد استخدم الدماميني ههنا المانعَ بالسند القطعي، فإن السند المقرون بالمنع فيه تصريح بما ينافي دعوى الْمُعَلِّل[3]، وذلك أن ابن هشام استخدم دليلا، **صورته**:

الهمزة داخلة على (لما)، و(لما) للنفي.

ينتج: الهمزة داخلة على النفي.

واعتراض الدماميني على كبرى دليل ابن هشام، وقد دلل على أن (لما) ليست للنفي، بل هي للإثبات.

قال المالَقي: اعلم أن (لما) لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: الجازمة للفعل المضارع فتصيِّر معناه للماضي كـ (لم).

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى (إلا) كقولك: إنْ ضَرَبَك لَمَّا زيدٌ، أي: إلا زيد.

الموضع الثالث: أن تكون حرف وجوبٍ لوجوبٍ، نحو قولك: لما قُمتُ أكرمتُك... وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنها اسمٌ بمعنى (حين)[4].

والذي يظهر من سياق الآية أن (لما) هي الأخيرة، وقد مشى الدماميني فيها على مذهب أبي علي الفارسي من أنها بمعنى (حين).

3- ما ذكره من أن الاستفهام ههنا توبيخي فيكونُ الكلام مثبتا، وليس إبطاليا فيكونَ الكلام منفيًّا، هذا صحيح، قال الأمير: "لا يقال: الهمزة للإنكار، وهو في معنى النفي، فالكلام الذي دخلت عليه منفي، وهو مراد المصنف بالنفي، فَصَحَّ التمثيل؛ لأنا نقول: الإنكار هنا

(1) انظر: الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب 105/1.
(2) منتهى أمل الأريب: 120/1.
(3) انظر: آداب البحث والمناظرة، ص: 49-50.
(4) انظر في وجوه (لما) وتفاصيلها: رصف المباني، ص281-285، ومغني اللبيب، ص353-359.

توبيخي، فمدخوله ثابت، كقولك لضارب أبيه: أتضربه وهو أبوك؟! وإلا فلا معنى للتوبيخ للتوبيخ عليه، وإنما الذي في معنى النفي الإنكارُ الإبطالي، نحو: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[1]"[2].

لكن قد وقع في كلام بعض العلماء أن الاستفهام هنا إنكاري، قال أبو حيان: " الهمزة للاستفهام الذي معناه الإنكار "[3].

غير أن هذا غير صحيح؛ لما تقدم من بيان غلط جعلها للإنكار في كلام الأمير، ويحتمل أن يكون أبو حيان – وَتَبِعَه السَّمِينُ الحَلَبِيُّ – قد أراد بالإنكار هنا غير المصطَلَح عليه الذي معناه النفي، لكن أراد أراد الإنكار بمعنى التوبيخ والتقريع، وهذان بمعنى الإثبات، قال الإمام البيضاوي في تفسير هذه الآية: "الهمزة للتقريع والتقرير "[4].

وفي هذا قال الحصكفي بعد إيراد كلام أبي حيان: " ينبغي حمله على الإنكار التوبيخي، كما أن المراد من التقرير الذي جعله الزمخشري معنى الهمزة هنا التقرير التوبيخي بقرينة عطفه التقريعي عليه"[5].

وعلى التسليم بأن الهمزة للإنكار– وهو غير مسلَّم – لا يصح تمثيل ابن هشام بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي؛ لأن النفي حينئذ يكون مستفادا من نفس الهمزةِ، فيكون النفي موجودا، لكن الاستفهام غير موجود؛ لعدم وجود دال عليه، فلا يتم المدَّعى.

4- افتراض الشيخ الدماميني أن يكون العطف على محذوف ثم رد هذا الافتراض، صواب منه؛ لأن العالم لا بد أن يُخرج كلامه وأن يحاكم بما يرتضيه من الأقوال وما يختاره منها، والاعتراض على عالم من العلماء أو على مذهب من المذاهب بقول يخالف أقوالهم خطأٌ من القول.

ومن ذلك ما قاله المازني: " دخلت بَغْدَاد، فأُلقيت عَليّ مسَائِلُ، فَكنت أُجِيب فِيهَا على ويخطئوني على مذاهبهم"[6].

(1) سورة النمل: 62-66.

(2) حاشية الأمير على المغني، ص14.

(3) البحر المحيط 418/3. وانظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 473/3.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 193/1. وانظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير 396/1.

(5) منتهى أمل الأريب: 120/1.

(6) مغني اللبيب، ص135-136. والمازني يريد بأهل بغداد الكوفيين، فإنهم بها استوطنوا أولا لمكانهم من الخلفاء، ثم ورد عليهم أهل

وذكر الأنباري من شروط السائل[1]: "وأن لا يسأل إلا عن ما يلائم مذهبه، فإن سَأَلَ عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه، كأن يُسْأَل الكوفي عن الابتداء لم كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة"[2].

وهذا النقض هو النقض الشبيهي، قال الشنقيطي: والنقض الشبيهي ضابطه إبطال الدعوى بشهادة فساد مخصوص، ككونها منافية لمذهب المعلِّل[3].

ويحسن ههنا نقل كلام ابن هشام في رَفْضِه لحذف الجملة قبل العاطف، وذلك قوله: " ... والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قُدِّمتْ على العاطف تنبيها على أصالتها أصالتها في التصدير ... هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة، أوَّلُهم الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ... ويُضعِّف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مُطَّرِدٍ"[4].

5- ما ذكره أخيرا من العطف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[5]، لا يفيد رد الاعتراض على ابن هشام كما ذكر الدماميني؛ لكونه عطفا على مثبت.

=. . . . . .

البصرة بها. انظر ما كتبه الدكتور إبراهيم السامرائي في: المدارس النحوية، أسطورة وواقع: 141–142.

(1) انظر ما تقدم ص3.

(2) الإغراب في جدل الإعراب، ص38.

(3) انظر: آداب البحث والمناظرة، ص: 68.

(4) مغني اللبيب، ص43.

(5) سورة آل عمران: 152.

المبحث الثاني: مناقشة رد الشمني على الدماميني والترجيح بينهما

المطلب الأول: مناقشة رَدِّ الشمني

وقبل الشروع في مناقشة كلامه ألخص كلامه تسهيلا لمناقشته.

حاصل كلام الشمني:

1- إبطال مناقشة الدماميني من أصلها لمعنى الهمزة لما ذكرتُه آخر النقطة الثالثة السابقة.

2- توجيه المثال على ما ساقه ابن هشام من دخول الهمزة على النفي، بأن تُجعل الواو عطفا على مقدر منفي.

3- سوق كلام الزمخشري في هذه الآية تقوية لما ذهب إليه الشمني.

مناقشة كلام الشمني:

1- ما ذكره أولا مُسَلَّم، وقد تقدم الكلام عليه[1].

2- في تقديره توجيه لكلام ابن هشام على خلاف ما يرتضيه، فهو لا يُجَوِّزُ كونَ الواو عاطفة على محذوف، وقد تَقَدَّم هذا أيضا في مناقشة كلام الدماميني.

3- إذا بطل توجيه كلام ابن هشام على الحذف فلا نَفْعَ لِسَوْقِ كلام الزمخشري له؛ لأن ابن هشام لا يقول به.

على أنه لا يُسَلم للشمني أن الزمخشري جعله للمنفي، بل قد قدره مثبتا، وعبارته صريحة في ذلك، وهي "ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، كأنه قيل: أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا"؟ ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، كأنه قيل: أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا؟[2].

فكيف يصح هذا النقل دليلا على دخول الهمزة على المنفي، والمقدَّر هنا (أفعلتم)، وهو مثبت؟!

(1) تقدم ص 13.

(2) الكشاف عن حقائق التنزيل: 225/2.

المطلب الثاني: الترجيح

- يتحصل مما سبق أن الاعتراض قائم على ابن هشام، وأن الرد الذي ساقه الشمني بتقدير محذوف منفي لا يمنع الإيراد؛ لأن ابن هشام لا يقول به، ولأنه لا دليل على المحذوف المنفي؛ فإن الدليل إذا تطرق إليه احتمال يستوي مع احتمال المدعي سقط به الاستدلال، واحتمال الشمني هنا بعيد، وليس كل احتمال في الدليل يسقط الاستدلال به، قال القرافي: "معنى قول العلماء: حكاية الحال أو واقعة العين إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال أنه الاحتمال المساوي أو المتقارب، وأما الاحتمال المرجوح فلا يمكن أن يكون مُسْقِطا للاستدلال؛ فإنه لا يكاد يُوجَدُ نَصٌّ لا احْتِمالَ فيه، ولا واقِعَةٌ لا احتمالَ فيها، ولكن تلك الاحتمالات مرجوحة، والعمدة على الظواهر، بل المقصود الاحتمال المساوي؛ لأن به يحصل الإجمال، والظاهر لا إجمال فيه"[1].
- لا تعلق بكلام أبي حيان لأنه مصروف عن ظاهره للتقريع كما في البيضاوي، وكما فسَّره بذلك الحصكفي.
- كلام الزمخشري لا ينفع لأن ابن هشام يخالفه، وهو قدر المثبت.
- الظاهر من صنيع ابن هشام أنه أراد تنويع المثال بحسب أداة النفي، فمرة مثل بـ(لم) وأخرى مثل بـ(لما)، فسها في الثانية، وتقدير الشمني منافٍ لعادة ابن هشام، وهو يفضي إلى التكرار؛ إذ كلا المثالين أداةُ النفي فيه (لم).

(1) شرح تنقيح الفصول، ص187.

الخاتمة

ظهرت لي بعض النتائج من هذا البحث، أجملها في الآتي:

1- ذكر المؤرخون للخلاف أسبابا، بعضها سائغ، وبعضها غير سائغ.

2- لا بد من التفريق عند التأريخ للخلاف بين التآليف الخاصة به، والخلاف الذي في غير التآليف، فإن الأول كان ثعلبٌ من بَدَأَ به، والآخِر قديم قبله، بل قبل سيبويه نفسه، وليس صحيحا أنه أول من بَدَأَ به.

3- للخلاف فوائد عظيمة ترجع على اللغة العربية، ومنها صون القراءات القرآنية عن المطاعن، وحمل كلام الناس على الصواب هذا إلى سَعة العربية واتساعها، وتقوية مدارك دارس الخلاف.

4- تظهر دقة علمائنا -رحمهم الله- في تتبع الأمثلة واختبار صدقها على القاعدة، وتقليب الاحتمالات.

5- في علمائنا من تصدى لاعتراضات على بعض العلماء الآخرين، ولكن ليس بالضرورة أن تكون ردودهم صوابا أبدًا.

6- ليس كل احتمال يمنع الاستدلال، بل لا بد أن يكون الاحتمال مساويا للظاهر، وإلا لم يصح الاستدلال إلا بالنص الذي لا يحتمل غيرَه.

7- يستخدم علماؤنا في أثناء دراستهم للخلاف علمَ آداب البحث والمناظرة، وربما طووا بعض اصطلاحاته، مما يحدو بطالب العلم أن يتقن هذا الفن، ليتابع حَرَكَة أنظارهم في العلوم بذلكم الفن.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني.

1- آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، د.ت.

2- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ=1998م.

3- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1399هـ=1979م.

4- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م.

5- ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان عبد العزيز العيوني، دار المنهاج بالرياض، ط1، 1432هـ.

6- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت 1430هـ=2009م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، دار الفكر ببيروت، د.ت.

8- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، دار الفكر ببيروت، د.ت.

9- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: مُحَمَّد صدقي جميل، دار الفكر ببيروت، 1480هـ.

10- التعريفات، لمحمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1403هـ =1983م.

11- حاشية الأمير، دار عيسى البابي الحلبي، د.ت.

12- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم بدمشق، د.ت.

13- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

14- شرح المغني، للدماميني، المطبعة البهية بمصر، د.ط.ت.

15- شرح تنقيح الفصول، للقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة، ط1، 1393 هـ =1973م.

16- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، دار النوادر بدمشق، ط1، 1433هـ=2012م.

17- الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله أحمد الشنقيطي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1419هـ.

18- الفهرست، لابن النديم، تحقيق: فلوجل، تصوير مكتبة الخياط ببيروت، 1964م.

19- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط4،

2010م.

20- الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي ببيروت، ط3، 1407هـ.

21- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإعلام الكويتية، ط2، 1984م.

22- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تحقيق: مصطفى السقا وصحبه، مطبوعات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، 1377هـ=1958م.

23- المدارس النحوية: أسطورة وواقع، لإبراهيم أنيس، دار الفكر بعمّان، ط1، 1987م.

24- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط1، 1993م.

25- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب بتركيا، ط2، 1439هـ=2018م.

26- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين وصحبه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط1، 1428هـ=2007م.

27- من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني، دار الفكر ببيروت، د.ت.

28- منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لأحمد بن مُحَمَّد الحصكفي، من أول الكتاب إلى نهاية مبحث (إنّ)، تحقيق: جمعة حامد بشر، رسالة ماجستير بجامعة المرقب، 2004- 2005م.

29- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر، د.ط.ت.

30- نور القبس لليغموري، تحقيق: رودلف زلهايم، مطبعة فرانتس شتاينز بفيسبادن، 1384هـ=1964م.

محمد أبو الناصر أحمد أبو غولة. مواليد 1991م. مصراتة. (shop29894@gmail.com)
ليسانس في اللغة العربية سنة 2014م. كلية الآداب. جامعة مصراتة. ليبيا.
ماجستير في اللغة العربية سنة 2017م. كلية الآداب. جامعة مصراتة. ليبيا.
متحصل على دبلوم دكتوراه في اللغة العربية سنة 2022م. جامعة المرقب. ليبيا.
حالياً عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة مصراتة. ليبيا.
طبع له كتاب بعنوان: (التقديم والتأخير في النحو العربي) في مكتبة ابن نصر بمصراتة.